العدد (1612) السنة السابعة - السبت (26) أيلول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

مجالس المحافظات والمواطن

عبد الزهرة المنشداوي

يكاد يتفق المواطنون في اغلب المحافظات على ان المجالس فيها لم تكن عند وعودها التي اطلقتها عند العملية الانتخابية.

المواطن الذي وضع ثقته في هذه المجالس من اجل تحسين اوضاعه يكاد يكون ممتعضا من الاداء.

منذ انتخابها قبل فترة تناهز الستة اشهر لم يجد المواطنون اية مؤشرات على انها تعمل بجدية او انها في سبيل اعداد برامج لمشاريع تعودعليه بالنفع. صراحة يجدون هذه المجالس ابعد ما تكون عن المواطن في توجهاتها لاتشاركه همومه التي اثقلته كثيرا.

لقد اكتفت بالكلام المعسول والتصريحات الرنانة والاتكاء على كراس وثيرة تحيطها الحمايات وبالملبس المميز من النوع (السموكن) وبرواتب ضخمة لولا المواطن لما نالوها ابدا.

على المنضدة التي امامي كتاب صادر عن مجلس محافظة بغداد موجه الى الامانة يستفسر فيه مجلس المحافظة عن سبب اهمال منطقة (حي السفير) التابعة لمنطقة العبيدي وعدم تغيير جنسها من ارض زراعية الى ارض سكنية.

الكتاب صادر منذ فترة والمواطن لم يجد ما ال اليه موضوع يهم اربعة الاف عائلة فقيرة،تعيش اوضاعا بيئية، هي غاية في التردي ولكن المجلس اقتصر عمله على الوعود وهو يعلم تمام العلم انها لاتنفذ وتكرم ببعث استفسار الى الامانة لم يحظ بمتابعة او جدية.

اذا كانت اربعة الاف عائلة لاتحظى باهتمام مجلس محافظة فياترى ماهو النشاط الذي يثير اهتمامه.

الى الان ورغم مرور ست سنوات لم يعط المسؤول وفي اي مفصل من مفاصل الدولة نموذجا يمكن ان يطمئن المواطن الى ادائه ذلك الاداء النابع من حس انساني ووطني الا استثناءات قليلة ربما يعتبرها من يعمل بجانبها انها لا تعرف طريق (النجاح) الذي صار يعني الان الحصول على المكسب المادي من خلال طرق غير مشروعة تؤدي الى الاستحواذ على المال العام وهو الهدف والغاية لاكثر من مسؤول مع الاسف.

مايريده المواطن من مجالس المحافظات ان تكون جادة ومتفهمة لما يعانيه وان تنبذ ما من شأنه ان يضعها في موضوع شكوك واتهامات من الناخب نفسه الذي ربما يعض اصبع الندم بعد ان وضع ثقته في من لايعيره ادنى اهتمام.

اذا كانت مجالس المحافظات تعني الوجاهة واصطياد الفرص السانحة المشروعة وغير المشروعة فعلى العراق السلام.

تقرير

مواطنون: بعد ستة اشهر.. أين وعود مجالس المحافظات؟

الانقاض في كل مكان

مضت ستة اشهر على تسلم اعضاء مجالس المحافظات الجدد مهامهم كحكومات محلية تتمتع بأستقلال مالي واداري وسلطات تشريعية ورقابية كفلها قانون انتخابات مجالس المحافظات، وكان المواطن يأمل من المجلس الذي انتخب اعضاءه ان يحققوا بعضا من طموحاته ومتطلباته المشروعة، وهي من الحقوق الواجب توفرها في اي مجتمع، خاصة بعد ان شهدت حملاتهم الانتخابية وعودا وتصورات وافكارا، توسم بها المواطن البسيط المتعب من كترة عهود ووعود المسؤولين الذين سبقوهم، والتي لم يلمس شيئا منها على ارض الواقع، توسم خيرا وانها قادرة على تلبية مايطمح اليه من امنيات، واهمها مايتعلق بمجال الخدمات التي تعاني من نقصها، اغلب مناطق بغداد ولذلك ركز هؤلاء طيلة حملتهم الانتخابية على موضوعات توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب والنظافة وحماية البيئة والنقل وغيرها، ولكن ما ان حالفهم الحظ واصبحوا اعضاء في مجلس المحافظة حتى تناسوا او تنصلوا من وعودهم وتنكروا لناخبيهم في مناطقهم، ترى ماهي انطباعات المواطن وما الذي جناه ولمسه بعد مضي هذه الفترة؟!.

كريم الحمداني

المواطن سيف عبد الحق من منطقة بغداد الجديدة يقول: كنا نأمل ان نلمس تغيرا ولو كان بسيطا عندما هرعنا قاصدين مراكز الانتخاب، ولكن الامور بقيت كما كانت في السابق من دون تحسن في الخدمات المقدمة للمواطن واعطيك دليلا التعليمات التي اصدرها مجلس محافظة بغداد السابق حول الزام اصحاب المولدات الاهلية بالعمل وفق سياقات معينة لم يلتزم بها احد من هؤلاء لا من حيث ساعات التشغيل ولا من حيث الاسعار ولا التعويض. هذا جانب، والجانب الاخر لم يخصص المجلس حديقة تكون متنفسا للعوائل والاطفال في المنطقة مع وجود اراض عائدة للدولة، والخلل من وجهة نظري المتواضعة، يكمن في اختيار الاذرع التنفيذية في الاحياء، وكلهم من غير الكفوئين والذين يعملون لمصالحهم الخاصة فقط، وهم بالاساس غير منتخبين، وتساءل لفيف من المواطنين من احياء السيدية والبياع وحي العامل بعد مضي ستة اشهر على انتخابات مجالس المحافظات ماالذي تغير فهل تسلمت الادارات الجديدة مهامها وباشرت بالعمل؟ وان كانت قد تسلمت فهل انجزت اي تقدم في المشاريع السابقة؟ وهل حققت وانجزت مشاريع جديدة، والنتيجة لا يرى المواطن امام ناظريه اي دلائل للتغيير نحو الاحسن، بل ان كثيرا من المواطنين لا يعرفون من هم اعضاء مجلس المحافظة الجدد، وماهو دورهم في المجتمع او نوعية العمل الذي يقدمونه للمواطن.. ام ان عملهم يقتصر على اصدار تأييدات السكن مقابل مبالغ نقدية دون وصولات..

اما المواطن ابو بشار من المحمودية فأكد: لم نلمس اي جهد ونشاط لاعضاء مجلس محافظة بغداد بل لم نشاهد احدا منهم يزور او يسأل عن المنطقة التي اعطته اصواتها وفاز بواسطتها، لقد قلنا الكثير وقدمنا شكاوى عدة على صفحات الصحف وبعضنا زار المجلس وقدم له المطالب المشروعة للمنطقة ولكن شيئا لم يحصل وكأن هذه المطالب للنزهة او الترف وليست حاجات ضرورية للمواطنين والتي طالما تحدثوا عنها اثناء حملاتهم الانتخابية.

ودعت المواطنة يسرى سعيد اعضاء مجلس المحافظة الذين حصلوا على اصوات الناخبين الى ان يطبقوا ماقالوه في خطبهم وشعاراتهم الانتخابية على ارض الواقع، لان الحاصل اليوم ان بعض هؤلاء جاء ليستأثر بالرواتب والمكاسب الشخصية دون ان يقدم شيئا يذكر والحديث النبوي يقول(المؤمن لايلدغ من جحر مرتين) ولذلك لن نعطي اصواتنا مستقبلا لكل مقصر من هؤلاء، وتساءل المواطن ابو فهد لماذا تصرف اموال المجلس على مشاريع تخدم جهة واحدة من المجتمع كبناء بوابات واسيجة للجامعات وهناك تخصيصات لذلك في ميزانية الوزارة المسؤولة وترك مشكلات الكهرباء والماء الصالح للشرب التي تهم المواطن اكثر وبصراحة لم المس كمواطن من المجلس المنتخب رغم مرور ستة اشهر على تسلمه المسؤولية اي شيء من الوعود التي قطعها اعضاؤه في حملتهم الانتخابية.

قضية للمناقشة

مشاريع..مشاريع..!

بغداد / احمد نوفل

العديد من المشاريع التي تهم المواطن. والذي استبشر خيرا، وهو يرى الجهات المعنية تلتفت اليها وتشرع بالعمل فيها. تركز اغلبها على اعادة تبليط شارع او اقامة شبكة انابيب التصريف الصحي او بناء مدرسة وما الى ذلك من خدمات بات المواطن في امس الحاجة اليها.

الملاحظ ان العديد منها بدأت فعلا ولكنها توقفت فجأة، ودون سابق انذار وعندما يتساءل المواطن تكون الاجابة اما توقف تخصيصات او ان المقاول المحال اليه العمل قد هرب بالمال!، وهي تبريرات لايمكن ان تبريء القائمين عليها.

نحن مقبلون على فترة انتخابية ولانعلم ما الذي يمكن ان يقنع المواطن في التصويت للمسؤول الحالي الذي مثل حزبا او كتلة في كسب صوت المواطن.

والسؤال هو: هل بقي من الزمن ما يمكن ان يقنع المواطن بالمسؤول الحالي وايضا هل يتجرأ من الذين عهد اليهم بأدارة مصالح الناس واساء في استخدام الموارد والاليات وفهم من المنصب فرصة لأن يجمع المال دون وجه مشروع.

صراحة المواطن مبتلى بمشكلة المسؤول الذي لم يصل بعد الى المستوى الذي ينظر فيه الى الامور من النواحي الانسانية والوطنية التي يمكن ان تجعل منه انموذجا لما يأتي في المستقبل.

المتقاعدون.. مرة أخرى

جاسم الخالدي

لا يزال المتقاعدون، و هم الشريحة التي أفنت زهرة شبابها لخدمة وطنها الغالي العراق و العراقيين الكرماء، يرنون لدعم دولة السيد رئيس الوزراء لهم و إنتشالهم من واقعهم الحالي إلى موقع يشعر فيه المتقاعد بالعز و الكرامة و عزة النفس في دولة القانون التي كان لرئيس الوزراء الفضل الأكبر في إرساء قواعدها.

ويرى المتقاعدون أن ذلك قد يتحقق عبر بعض الخطوات التي يعتقدون أن دولة السيد رئيس الوزراء سيأخذها بعين العطف و الاعتبار و بصدر رحب وسع العراق و العراقيين.. وهذه الخطوات هي:-

١. تعديل فقرات قانون التقاعد التي أفتت بتوزيع المتقاعدين على شريحتين... مقهورة (و هي التي أحيلت للتقاعد قبل صدور القانون و تحديد جدول لصرف الرواتب لها بمبالغ بسيطة لا تسمن و لا تغني من جوع).. و أخرى منعمة (و هي التي تحال للتقاعد بعد صدور القانون و تستلم رواتب تقاعدية تعادل ٨٠ ٪ من الرواتب التي يتقاضاها أقرانها في الوظيفة).. دون بيان سبب مقنع لذلك.. وبالتالي فإن المتقاعدين يأملون بقانون موحد لجميع المتقاعدين فهم عراقيون خدموا الوطن و يستحقون العيش الرغيد و الكرامة.

٢. وجود تفاوت حاد في الرواتب التقاعدية فبينما يحصل المتقاعد على راتب يتراوح بين (١٥٠٠٠٠- ٥٥٠٠٠٠) دينار لخدمة تجاوزت الثلاثين سنة، نجد أن البعض أحيل للتقاعد براتب تقاعدي يتجاوز (١٠) عشرة أضعاف الراتب المشار إليه آنفا لخدمة وظيفية تراوحت بين الستة أشهر والسنتين.. وهنا نلفت عناية السادة اعضاء مجلس النواب إلى ما ورد في بيان مكتب سماحة السيد علي السيستاني إثر إستقبال سماحته رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢، ما نصه ((أشار سماحته إلى الاختلاف الفاحش في سلم الرواتب، فينعم البعض برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه المعظم على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم، مؤكدا ضرورة علاج هذا المشكل بما يضمن العدالة الاجتماعية))..

وبالتالي فإن المشرع مدعو لإزالة الفوارق عبر قانون موحد لا يفرق بين هذا و ذاك فالكل خدموا العراق سواء من عمل منهم بشرف و إخلاص تحت وطأة إرهاب الدولة و الخوف من بطشها و تسلطها.. أو الذين خدموا العراق بعد سقوط الصنم و تحت وطأة الإرهاب ودنس المجرمين الذين استباحوا الدم العراقي الطهور و بطشهم.. و يرى المتقاعدون بأن البرلمان العراقي و هو في فصله التشريعي الأخير قادر على معالجة الموضوع عبر نظرة موضوعية تنصف هذه الشريحة الكبيرة.

٣. لا يزال المتقاعدون يرزحون تحت وطأة سلفة إستلموها لملاقاة احتياجاتهم فباتت أقساطها الكبيرة وبالا عليهم و هي تأخذ من الراتب الشيء الكثير.. و يرنون إلى رئيس الوزراء ليأخذ بيدهم و يعينهم عبر إعانتهم بإطفاء ما تبقى من أقساطها كمنحة لهذه الشريحة لمناسبة عيد الفطر المبارك.

أخيرا، فإن المتقاعدين يأملون خيرا.

مسمار

رفاه

ايوب الكعبي

نستخلص من استمرارية ما يصلنا من شكاوى الناس من حيث نوع المعاناة التي تضيق الخناق عليهم، او من حيث حجمها الذي يكبر ويتوسع يوميا، ان سبل العيش بالنسبة لهم في عد تنازلي سواء من حيث مستواها، او من حيث توفر الجديد منها..

ثم نقرأ ونسمع ان حكومتنا لاتألو جهدا في (الارتقاء) بمستوى معيشة مواطنيها، وتصل اناء الليل باطراف النهار،عملا متواصلا من اجل تحقيق (الرفاهية الكاملة) لحياة الشعب الذي عانى ما عانى وصبر على المصائب صبرا اثار اعجاب المسؤولين ولذا استحق ما(ستقدمه)له حكومته المنتخبة..

ثم يدير المواطن عينيه يمينا فيسارا مذهولا(مثوّلا) من كثرة الدمغات التى مازالت تأتيه من كل حدب وصوب.. لاعمل، لامأكل، لامشرب، لاسكن، لاكهرباء، لاماء، لاصحة.. من أين تأتي الصحة من بعد؟

ثم يصرخ المواطن من أعماق مأساته نازفا دما وعرقا ودموعا، والعيد ودوام المدارس على الابواب: ألا من معين يعينه.. ألا من ناصر ينصره؟!

الى مجلس محافظة بغداد.. مع التحية

سبق لنا نحن سكنة حي السفير في منطقة العبيدي ان قمنا بمواجهة المسؤولين في مجلس محافظة بغداد من اجل تغيير جنس الارض التي شيدنا عليها دورنا منذ سنوات عديدة وقد وعدنا المجلس بذلك وقد كتب الى امانة بغداد بعدة كتب رسمية ومنها الكتابان المرقمان ٤٣ في ٢٠٠٩/١/٢١ و٣٣٥ في ٢٠٠٩/٧/٢٩ بشأن تحويل الجنس لكننا كلما راجعنا الامانة بصدد الاجراءات المتخذة تقول لنا (اسألوا مجلس المحافظة) ولانعلم ما تم اجراؤه بشأن ذلك... مع التقدير

عدد من المواطنين في الحي

اشارة

الواقع المروري.. فوضى ومخالفات من دون حساب

بغداد / المدى

كان احد العراقيين ومعه صديقه يسيران ليلا في احد شوارع لندن وعندما اراداعبور الشارع كانت الاشارة حمراء والشارع خاليا وطلب منه صديقه العبور حتى مع الاشارةالحمراء فأمتثل لامر صاحبه مكرها وعندما وصلا الى الجانب الاخر طلب منه ان ينظر الى مكانهما قبل العبور اذ شاهدا رجلا بصيرا يقوده كلبه الذي ظل في مكانه الى ان تبدلت الاشارة الى الخضراء فقاد الكلب الرجل الى عبور الشارع فما كان من صاحبه الا ان يضحك قائلا انه يعرف الاصول اكثر منا.

يعتبرنظام المرور من اهم المظاهر التي تعبر عن رقي وحضارة البلدان فمن الالتزام بأجراءاته من قبل المواطن واحترامه لرجل القانون(الشرطي) تتضح هذه الصورة فعندما يلتزم المواطن بالقوانين والتعليمات المرورية معناه تطبيق القانون الذي وجد لخدمة الناس وتنظيم حياتهم.

ما تشهده شوارعنا هذه الايام فيه العجيب والغريب حيث الصبيان يقودون سيارات اجرة من دون رخصة سوق لسيارات تنعدم فيها ابسط شروط الامان والمتانة ولااحد من رجال المرور يحاسبهم وكأن مسؤوليتهم تتركز على محاسبة السواق عن حزام الامان والوقوف في غير الاماكن المخصصة فقط ولا تهمهم ارواح الركاب في سيارات الاجرة التي يقودها البعض ولم يبلغ منتصف العقد الثاني من عمره ولا تجري محاسبته او منعه من السياقة من خلال حجز السيارة التي تسير من دون رخصة سوق، ثم أن هناك بعض السواق يسيرون على الارصفة او عكس السير ولا احد يردهم حالهم حال حمايات المسؤولين او سيارات الشرطة ولااحد يحاسب وهم يمرون امام رجال المرور الموزعين على الشوارع والتقاطعات بأعداد كبيرة دون فائدة. منذ ستة اعوام ونسمع تصريحات لهذا المسؤول او ذاك في مديرية المرور العامة حول تسجيل السيارات وابدال ارقامها بعد وصول المعمل الخاص بها وكأن هذا المعمل قادم مشيا من المريخ واتساءل هل ان التكنلوجيا التي يحملها هذا المعمل التي تعطل عمل المرور طيلة هذه السنوات صعبة لاتستطيع العقول العراقية ان تقوم بصنعه وسابقا صنعته احدى شركات التصنيع العسكري هو والعلامات المرورية وقطع الدلالة في المدن، لان تأخير عمل دوائر المرور كأخراج رخص السوق وتبديل الارقام وغيرها كله مرتبط بوصول هذا المعمل كما يقول رجال المرور..

كاريكاتير..... عادل صبري